

وفي حالة إعاره العضو أو تعاقد له للعمل بالخارج يلتزم بأن يؤدي فضلا عن قيمة الاشتراك السنوي المشار إليه اشتراكا سنويا إضافيا مقداره اثنان وسبعون جنيها عن كل سنة من سنوات الإعارة أو التعاقد للعمل بالخارج .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ رجب سنة ١٤١٠ (٢٢ فبراير سنة ١٩٩٠)

بحسنى مبارك

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٨٩

بشأن الموافقة على الخطابين المتبادلين بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة مقدارها ٤٢ مليون ين يابانى لتطوير التعليم الابتدائى فى مصر والموقعين بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطابين المتبادلين بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة مقدارها ٤٢ مليون ين يابانى لتطوير التعليم الابتدائى فى مصر والموقعين بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢٤ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٤١٠ (٢٨ نوفمبر سنة ١٩٨٩)

بحسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٩ جمادى الأولى سنة ١٤١٠

الموافق ١٨ ديسمبر سنة ١٩٨٩

القاهرة ، ٢٤ أغسطس ١٩٨٩

صاحب السعادة

أتشرف بأن أشير إلى المناقشات الأخيرة التي تمت بين ممثلي حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن تزويد وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية بمكتبات متنقلة (المشار إليها فيما بعد بـ "المعدات") وأن أقترح النيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - لغرض تطوير التعليم الابتدائي في جمهورية مصر العربية، تقدم حكومة اليابان إلى حكومة جمهورية مصر العربية طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، مائة تصل قيمتها إلى اثنين وأربعين مليوناً (٤٢,٠٠٠,٠٠٠) ين ياباني (المشار إليها فيما بعد بـ "المنحة") .

٢ - تستخدم المنحة من قبل حكومة جمهورية مصر العربية فقط من أجل شراء المعدات من منتجات اليابان والخدمات اللازمة لنقل المعدات إلى موانئ جمهورية مصر العربية .

٣ - تتاح المنحة الاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية وبين ٣١ مارس ١٩٩٠

٤ - (١) تهرم حكومة جمهورية مصر العربية أو وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية باعتبارها السلطة المعنية عندما بالين الياباني مع رعايا يابانيين أو أشخاص اعتبارية يابانية يديرها رعايا يابانيون لشراء المعدات والخدمات المشار إليها بالفقرة ٢ وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة منحة .

(٢) تفتح حكومة جمهورية مصر العربية أو وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية باعتبارها السلطة المعنية من خلال ترتيبات بنكية حساباً ، يستخدم فقط لغرض تنفيذ المنحة ، باسم حكومة جمهورية مصر العربية في بنك ياباني مصرح له بالتعامل في الصرف الأجنبي وتعيينه حكومة جمهورية مصر العربية أو وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية باعتبارها السلطة المعنية .

(٣) تؤدي حكومة اليابان المدفوعات بالين الياباني لتغطية المستحقات الواردة على حكومة جمهورية مصر العربية أو وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية باعتبارها السلطة المعنية ، بمقتضى العقود التي تم إقرارها والمشار إليها أعلاه في الفقرة الفرعية

(١) ، للحساب المشار إليه أعلاه في الفقرة الفرعية (٢) ، وذلك عندما يتقدم البنك المشار إليه أعلاه في الفقرة الفرعية (٢) بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية باعتبارها السلطة المعنية .

٥ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة الـ :

(١) ضمان التفريغ والإفراج الجمركي الفوري في موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلي للمعدات .

(ب) إعفاء الرعايا اليابانيين أو الأشخاص الاعتبارية اليابانية التي يديرها الرعايا اليابانيون من أى رسوم جمركية وضرائب داخلية وأى أعباء مالية أخرى واجبة الأداء طبقاً لتشريعات جمهورية مصر العربية ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المعدات والخدمات في نطاق المنحة .

(ج) ضمان الصيانة والاستخدام للمعدات بصورة سليمة وفعالة .

(د) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المنحة ، فيما عدا تلك التي تغطيها المنحة .

كما يشرفني أن أقترح بأن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد التي تؤكد الترتيبات السابقة نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ الرد بمذكرة سعادتكم .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات اليابانية والعربية والانجليزية ، لكل منها نفس الحجية ، وفي حالة أى اختلاف في التفسير يرجح النص الانجليزي .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لسعادتكم من جديد عن فائق تقديري .

هيروشى هاشيموتو

سفير اليابان فوق العادة والمفوض

لدى جمهورية مصر العربية

صاحب السعادة

الدكتور / مورييس مكرم الله

وزير الدولة للتعاون الدولي

جمهورية مصر العربية

القاهرة ، ٢٤ أغسطس ١٩٨٩

صاحب السعادة

أتشرف بالإحاطة بأننى تسلمت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتي تنص على مايلي :
 "أتشرف بأن أشير إلى أن المناقشات الأخيرة التي تمت بين ممثلى حكومة اليابان
 وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن تزويد وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية بمكتبات
 متنقلة (المشار إليها فيما بعد بـ "المعدات") ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان
 الترتيبات التالية :

١ - لغرض تطوير التعليم الإبتدائى فى جمهورية مصر العربية ، تقدم حكومة
 اليابان إلى حكومة جمهورية مصر العربية طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ،
 منحة تصل قيمتها إلى اثنين وأربعين مليوناً (٤٢,٠٠٠,٠٠٠) ين يابانى (المشار إليها
 فيما بعد بـ "المنحة") .

٢ - تستخدم المنحة من قبل حكومة جمهورية مصر العربية فقط من أجل شراء
 المعدات من منتجات اليابان والخدمات اللازمة لنقل المعدات إلى موانى جمهورية مصر
 العربية .

٣ - تتاح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات
 الحالية وبين ٣١ مارس ١٩٩٠

٤ - (١) تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو وزارة التأمينات والشئون
 الاجتماعية باعتبارها السلطة المعنية عقوداً بالين اليابانى مع رعايا يابانيين أو أشخاص
 اعتبارية يابانية يديرها رعايا يابانيون لشراء المعدات والخدمات المشار إليها بالفقرة ٢
 وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

(٢) تفتح حكومة جمهورية مصر العربية أو وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية
 باعتبارها السلطة المعنية من خلال ترتيبات بنكية حساباً ، يستخدم فقط لغرض تنفيذ
 المنحة ، باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى بنك يابانى مصرح له بالتعامل فى الصرف
 الأجنبى وتعيينه حكومة جمهورية مصر العربية أو وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية
 باعتبارها السلطة المعنية .

(٣) تؤدي حكومة اليابان المدفوعات بالين الياباني لتغطية المستحقات الواردة على حكومة جمهورية مصر العربية أو وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية باعتبارها السلطة المعنية، بمقتضى العقود التي تم إقرارها والمشار إليها في الفقرة الفرعية (١).
 للحساب المشار إليه أعلاه في الفقرة الفرعية (٢)، وذلك عندما يتقدم البنك المشار إليه أعلاه في الفقرة الفرعية (٣) بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية باعتبارها السلطة المعنية .

هـ - تنفذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(١) ضمان التفريغ والامراج الجمركي الفوري في موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلي للمعدات .

(ب) إعفاء الرعايا اليابانيين أو الأشخاص الاعتبارية اليابانية التي يديرها الرعايا اليابانيون من أى رسوم جمركية وضرائب داخلية وأى أعباء مالية أخرى واجبة الأداء طبقاً لتشريعات جمهورية مصر العربية ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المعدات والخدمات في نطاق المنحة .

(ج) ضمان الصيانة والاستخدام للمعدات بصورة سليمة وفعالة .

(د) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المنحة ، فيما عدا تلك التي تغطيها المنحة .

كما يشرفني أن أقترح بأن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد التي تؤكد الترتيبات السابقة نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول من تاريخ الرد بمذكرة سعادتكم .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات اليابانية والعربية والانجليزية، ولكل منها نفس الحجية ، وفي حالة أى اختلاف في التفسير يرجح النص الانجليزي .

كما أتشرف بأن أوكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة تعتبران بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول من تاريخ تسليم هذا الرد .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات العربية واليابانية والانجليزية ، ولكل منها نفس الحجية ، وفي حالة أى اختلاف فى التفسير يرجح النص الانجلىزى .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لسعادتكم من جديد عن فائق تقديرى .

الدكتور / موريس مكرم الله

وزير الدولة للتعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

صاحب السعادة

هيروشى هاشيموتو

سفير اليابان فوق العادة والمفوض

لدى جمهورية مصر العربية

وزارة الخارجية

قرار رقم ٧ لسنة ١٩٩٠.

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٨٩ الصادر بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٨ بشأن الموافقة على الخطابين المتبادلين بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة مقدارها ٤٢ مليون ين يابانى لتطوير التعليم الابتدائى فى مصر والموقعين بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢٤ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٨ ؛

وعلى تصديق السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢١ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطابين المتبادلين بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة مقدارها ٤٢ مليون ين يابانى لتطوير التعليم الابتدائى فى مصر والموقعين بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢٤

ويعمل بهما اعتبارا من ١٩٨٩/٨/٢٤

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. احمد عصمت عبد المجيد